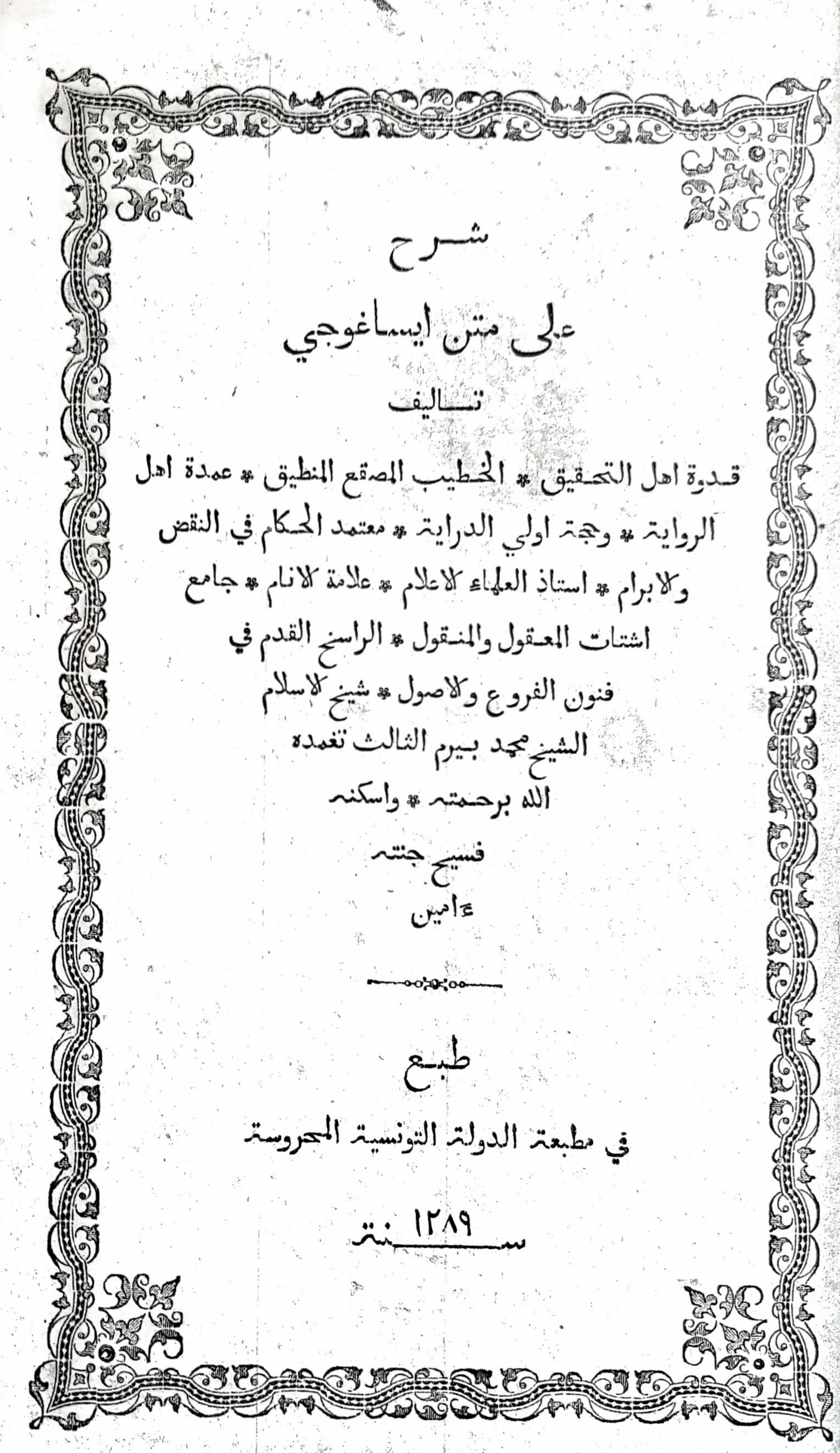


شـرح

على متن ايساغوجي

تـاليف

قدوة اهل التحقيق * الخطيب المصقع المنطيق * عمدة اهل الرواية * وحجة اولي الدراية * معتمد الحكام في النقض والابرام * استاذ العلماء الاعلام * علامة الانام * جامع اشتات المعقول والمنقول * الراسخ القدم في فنون الفروع والاصول * شيخ الاسلام الشيخ محمد بيرم الثالث تغمده الله برحمته * واسكنه فسيح جنته

امين

طبـع

في مطبعة الدولة التونسية المحروسة

سـنة ١٢٨٩



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه * والصلاة على صفيه * اما بعد فهذا قول شارح للرسالة الابهرية امليته بسؤال بعض الاعزة ليكون لتصور الفن اساسا * وللتصديق بنتائجه حجة وقياسا * عدلت فيه عن بعض ما للناظرين مع اطلاعي عليه * وقصدت خلافه لسر يقتضيه * فليعمل الفكر قاصده * تنجل لديه مقاصده * اعلم ان المنطق لما كان قانونا عاصما عن الخطا في اكتساب المجهولات التصورية والتصديقية من معلوماتها المبحوث عنها فيه من تلك الجهة انحصر المقصود منه في اربعة مباحث هي الكليات الخمس والقول الشارح والقضايا والقياس وفيها انحصر المقصود من سائر كتبه ايضا وما يذكر زائدا عليها فهو من لواحقها ومستتبعاتها ووجه الحصر ان المبحوث عنه اما مقدمة الموصل الاول او مقصده واما مقدمة الموصل الثاني او مقصده الاول الكليات الخمس والثاني القول الشارح والثالث القضايا والرابع القياس وهو المطلب الاقصى

وعليه

مطلب الكليات الخمس

وعليه منع ظاهر يدفعه الاستقراء وهذه المباحث مدونة في سائر كتب الفن على هذا الترتيب المرعي فيه سبق التصور على التصديق والوسيلة على المقصد ومن تضاعيف هذا البيان حصل تعريف العلم بذلك القانون وان موضوعه تلك المعلومات وغايته العصمة المذكورة وهي اجزاء مقدمة الشروع فيه على كمال بصيرة وبه ظهر وجه افتتاح الرسالة بمباحث « ايساغوجي » اي الكليات الخمس باليونانية ولما كانت اقساما للكلي القسم من المفرد القسم من الدال قدم مباحث التقسيم ليزداد الطالب بسطة في علمه فقال « اللفظ الدال بالوضع » وهو ما وضع لمعنى فلم يدخل غير اللفظ وخرج غير الدال منه والدال بالطبع والعقل وخص هذا القسم دون غيره لانضباطه والّا فالاقسام ستة اذ الدال اما لفظ او غيره ودلالة كل اما وضعية او عقلية او طبيعية فالمقسم له بتوسط الوضع ثلاث دلالات « يدل على تمام ما وضع » هو « له بالمطابقة » اي الموافقة من طابق النعل مثله اذا توافقا « و » يدل « على جزئه » اي جزء ما وضع له في ضمن دلالته على الكل « بالتضمن » لكون الجزء في ضمن الكل وانما قيد به اذ دلالته عليه استقلالا لاستعماله فيه مجازا مطابقة لانطباق تعريفها عليه لانه حينئذ تمام ما وضع له بالوضع النوعي الذي هو وضع المجازات وهذا « ان كان له جزء » والّا وجدت المطابقة بلا تضمن « و » يدل « على ما يلازمه في الذهن » ولا عبرة بالخارج وان وجد اذ مسائل الفن ذهنية « بالالتزام » لالتزام المعنى اي استلزامه له وفي قولنا بتوسط الوضع ايماء الى كون الدلالات الثلاث وضعية وهو راي الكل في المطابقة والجل في الاخيرتين وقيل هما عقليتان نظرا لما فيهما من تصرف عقلي هو انتقال الذهن من الكل الى جزئه او من الملزوم الى لازمه وقيل التضمن وضعية لدخول الجزء فيما وضع له لا الالتزامية لخروج المعنى الالتزامي عما وضع له وبما ذكرنا اخذا من كلامهم يظهر ان من اقتصر في حكاية الخلاف على ما عدا الاخير من اقواله فقد قصر الّا ان يكون تنبيها على ضعفه ولم يظهر وجهه بعد وكان على المصنف ان يزيد ان كان له لازم

على حد ما قبله حتى تتم الاشارة الى انفكاك المطابقة عن هذه ايضا بوجودها بدونها عند انتفاء اللازم الذهني اذ المراد كما صرحوا به ما يكفي تصور ملزومه في انتقال الذهن اليه وجزمه باللزوم بينهما وهذا اللازم غير لازم فظهر وجه الانفكاك ولا يستلزم كل من التضمن والالتزام الاخر لجواز ان يكون للمعنى جزء ولا لازم له كما ذكرنا او لازم ولا جزء له نعم هما يستلزمان المطابقة اذ لا يتصور انتقال الذهن الى الجزء في ضمن الكل ولا الى اللازم من الملزوم بدونها كما هو ظاهر وذلك « كالانسان » له تلك الدلالات الثلاث « فانه يدل على » مجموع « الحيوان الناطق بالمطابقة » لانه تمام ما وضع له « و » يدل « على احدهما » اي الحيوان والناطق في ضمن المجموع « بالتضمن وعلى قبول » صفة « العلم وصنعة الكتابة بالالتزام » ولولا ان الاعتراض بعدم مطابقة المثال لا يرضاه المحصل اذ هو جزئي يوتى به للايضاح فيكفيه الفرض لاستقر الاعتراض بان مثاله غير مطابق لما علمت من اللازم « ثم اللفظ » اشار بثم الى تراخي مرتبة هذا التقسيم عما قبله لاخذه الدلالة في قسميه فوجب تقديم الاول عليه لرجعه الى الدلالة « اما مفرد » قدمه على قسيميه لتقدمه طبعا ولانه المقسم الى الكليات « وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه » بان لا يكون له جزء كق علما او يكون له جزء لا لمعناه كالنقطة او له جزء ولمعناه ايضا إلّا ان جزءه لا دلالة له كالانسان ومن زاد ما له جزء ولمعناه ايضا إلّا انه لا يدل عليه بل على معنى خارج كعبد الله علما لانسان وما له جزء ولمعناه ايضا دال عليه دلالة غير مرادة كالحيوان الناطق علما لمن ذكر فهو ناظر لما قبل العلمية وفي نظره نظر لانه انما يكون مفردا بعدها وهو حينئذ كزيد علما لا دلالة لجزئه اصلا « واما مولف » اي مركب « وهو الذي لا يكون كذلك » بان يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه « كرامي الحجارة » غير علم « والمفرد » بالنظر الى معناه « اما كلي » قدمه لانه المقسم لما ذكر « وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه » مع قطع النظر عن الخارج « من وقوع الشركة فيه » بين كثيرين

بحيث يصح حمله اي الاخبار به عن كل فرد منها « كالانسان » فان مفهومه الذي هو الحيوان الناطق لا يمنع نفس تصوره ذلك « واما جزءي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه ذلك » اي وقوع الشركة فيه « كزيد » علما على ذات مشخصة ولا عبرة بعارض الاشتراك اللفظي لانه بالنظر لكل وضع مقصور على من علق عليه « والكلي » المعهود مما تقدم منقسم الى الخمس لانه « اما ذاتي » وعرفه بانه « هو الذي يدخل في حقيقة جزئياته » اي افراده « كالانسان » فانه داخل فيها لتركبه من الحيوان والناطق والفرس لتركبه من الحيوان والصاهل « واما عرضي وهو الذي يخالفه » اي لا يدخل فيها « كالضاحك بالنسبة الى الانسان » لما عرفت من جزءيه فالضاحك خارج عنه وعليه فالنوع المعبر عنه في بعض شروح الكتاب بالماهية كالانسان عرضي لانه غير داخل في حقيقة افراده بل هو تمامها وهو احد اقوال فيه وقيل ذاتي بناء على تفسير الذاتي بما ليس بخارج عن حقيقة افراده سواء كان تمامها او داخلا فيها وتفسير العرضي بالخارج عنها وعليه جرى المصنف في قوله الاتي والذاتي الخ حيث قسمه الى ثلاثة ثالثها النوع وقيل واسطة بناء على ان الذاتي الداخل والعرضي الخارج فما كان تماما وهو النوع واسطة بينهما ولا نزاع في ذاتية الجنس والفصل وعرضية الخاصة والعرض العام وبه علم حال الكليات في الذاتية والعرضية وفاقا وخلافا « والذاتي » منقسم الى ثلاثة جنس وفصل ونوع وادراج النوع هاهنا في الذاتي على خلاف ما مر من كونه عرضيا مبني على ما علمت من الخلاف وكان الوجه في عدم جريه على نهج واحد الايماء الى الخلاف وتكافي قوليه وبه يزول التحير هاهنا ووجه الضبط ان الذاتي « اما مقول » اي محمول على المسئول عنه بمعنى مخبر به عنه « في جواب » السوال عنه « بما هو » ومعنى السوال عنه بذلك طلب الكشف عن تمام حقيقته فلا يطابقه إلّا الجواب بتمامها وتحقيقه ان السوال اصطلاحا اما بكلمة ما او بكلمة اي والفرق ان كلمة ما يسال بها عن تمام الحقيقة المختصة بالشيء او المشتركة

بينه وبين غيره فاذا سئل عن الانسان بما هو فمعناه طلب الكشف عن
تمام حقيقته المختصة فلا يجاب إلّا بمجموع الحيوان والناطق لانه التمام
دون احدهما واذا سئل عنه وعن الفرس بما هما فمعناه طلب الكشف عن
الحقيقة المشتركة بينهما التي ليس وراءها إلّا الافتراق فلا يجاب إلّا بالحيوان
الذي هو التمام دون الجسم مثلا واما كلمة اي فيسال بها عن المميز ذاتيا
كان وهو الفصل او عرضيا وهو الخاصة وعلى السائل ان اراد خصوص احدهما
التنبيه عليه كان يقول اي شيء هو في ذاته او عرضه اي ما يميزه تمييزا
ذاتيا او عرضيا فالمعتبر في اول الاقسام الثلاثة للذاتي الذي هو الجنس كما
سياتي ان يكون مقولا في جواب ما هو لكن « بحسب الشركة » بحيث لا
يصح الجواب به إلّا في مقام الشركة « المحضة » لانه حينئذ يكون تمام
الحقيقة فيصلح الجواب به عن السوال بما ولا يصلح للجواب بحسب الخصوصية
ايضا لانه حينئذ ليس تماما واحترز بقيد المحضة عن النوع الصالح لجواب
ما هو بحسب الشركة تارة والخصوصية اخرى ثم مثل للاول المبحوث عنه
بقوله « كالحيوان بالنسبة الى » انواعه « الانسان والفرس » لانه اذا سئل
عنهما بما هما كان الجواب الحيوان لانه تمام حقيقتهما المشتركة واذا سئل
عن احدهما لم يصلح جوابا لكونه ليس تماما فقد صلح للجواب بحسب
الشركة المحضة دون الخصوصية ايضا « وهو » اي المقول المذكور « الجنس
ويرسم » اي يعرف « بانه كلي » يشمل الكليات « مقول على كثيرين »
كاشف للكلي اذ شانه ذلك اتى به للتوصل الى « مختلفين بالحقائق » المخرج
للنوع المقول على متفقين كما سياتي « في جواب » مخرج للعرض العام اذ
لا يقال في جواب اصلا « ما هو » مخرج للفصل والخاصة لمقوليتهما في جواب
اي شيء هو في ذاته او عرضه « واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معا » مقابل قوله اما مقول الخ وحاصل هذا القسم انه صالح
لجواب ما هو في المقامين معا « كالانسان بالنسبة الى » افراده « زيد وعمرو »
فاذا قيل ما زيد وعمرو اي ما تمام الحقيقة المشتركة بينهما كان الانسان

جوابا واذا سئل عن الحقيقة المختصة باحدهما كان الجواب الجواب « وهو » المقول المذكور « النوع ويرسم بانه كلي » دخلت فيه الكليات « مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة » لاتحادهم فيها وهو مخرج للجنس كما مر « في جواب ما هو » مخرج للثلاثة الباقية على نحو ما سلف على ان العرض العام يخرجه مخرج الجنس « واما غير مقول في جواب ما هو » مقابل قوله اما مقول في جواب ما هو « بل مقول في جواب اي شيء هو » وهو على قسمين الفصل والخاصة اما الثانية فتاتى واما الاول فهو « المقول في جواب اي شيء هو في ذاته » الذي هو سوال عن المميز الذاتى « و» هذا القسم « هو الذي يميز الشيء » المسئول عنه « عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان » فانه مميز له عن سائر الحيوانات المشاركة له في جنسه الحيوان « ويرسم » الفصل « بانه كلي » دخلت فيه الكليات « يقال على الشيء » المسئول عنه « في جواب » مخرج للعرض العام لما مر « اي شيء هو » مخرج للجنس والنوع لمقوليتهما في جواب ما كما تقدم « في ذاته » مخرج للخاصة لانها وان قيلت في جواب اي شيء هو لكن في عرضه لا في ذاته لكونها مميزا عرضيا « واما العرضي » شروع في تقسيم الخارج عن الحقيقة الى اربعة اقسام لان العرض المنسوب اليه اما لازم او مفارق وكل اما خاصة ان خص او عرض عام ان عم واليه الاشارة بقوله « فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية » اي الحقيقة « وهو العرض اللازم » كالضاحك بالقوة بالنسبة الى الانسان « او لا يمتنع انفكاكه » عنها « وهو العرض المفارق » كالضاحك بالفعل بالنسبة اليه « وكل منهما » اي من اللازم والمفارق « اما ان يختص بحقيقة واحدة كالضاحك بالقوة والفعل » بالنسبة « للانسان » فبالقوة لازم وبالفعل مفارق « وترسم » الخاصة « بانها كلية » دخلت الكليات « تقال على ما تحت حقيقة واحدة » من الافراد « فقط » مخرج للجنس فانه اذا قيل على ما تحت حقائق فقد قيل على ما تحت حقيقة لكن لا فقط بل منضما الى غيره وبه ظهر وجه الحاجة اليه خلافا لمن نفاها « قولا عرضيا » مخرج

للفصل والنوع لما مر من ان قولهما ذاتي واخراج النوع به بناءً على ذاتيته « واما ان يعم » كل من العرض اللازم والمفارق « حقائق فوق واحدة » في العدول عن مختلفة الى ما قال ايماء الى مصطلح الفن من اطلاق الجمع على ما فوق الواحد وهو مقابل قوله اما ان يختص « وهو العرض العام كالتنفس بالقوة والفعل » بالنسبة « للانسان وغيره من الحيوانات » فانه بالقوة لازم لها و بالفعل مفارق وعلى التقديرين فهو غير مختص بواحدة منها « ويرسم بانه كلي » شمل الكليات « يقال على ما تحت حقائق مختلفة » مخرج للفصل والخاصة لانهما لا يقالان إلّا على ما تحت حقيقة واحدة « قولا عرضيا » مخرج للجنس لان قوله ذاتي ولما فرغ من مقدمة الموصل الى التصور اخذ في بيانه فقال « القول الشارح » اي هذا مبحثه ومعنى الترجمة المركب الكاشف عن الحقيقة اذ القول هو المركب باصطلاحهم والشارح الكاشف ولو في الجملة وهو ثابت لجميع الاقسام الاتية فسقط ما قيل الكاشف انما هو الحد التام فلا تشمل الترجمة بقية الاقسام من غير حاجة الى ما تكلفوه من انه من قبيل الزيادة على الترجمة ولا عيب فيها انما العيب النقص عنها وحاصل ما في المقام اربعة اقسام لان المعرف اما حد او رسم وكل اما تام او ناقص « الحد » لغة المنع والتام منه في الاصطلاح « قول » اي مركب « دال على ماهية الشيء » المعرف اي حقيقته « و » انما حملناه على خصوص التام لانه « هو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان » بخلاف الناقص كما ستعرفه ويدل عليه قوله « وهو » اي المعرف بما ذكر « الحد التام » اما كونه حدا فلمنعه دخول غير المعرف واما تمامه فلاشتماله على كل ذاتياته اعني جنسه وفصله القريبين وفي هذا التفات الى تقسيم كل من الجنس والفصل الى قريب وبعيد ومن الموجز في تادية الفرق ان قريب الجنس ما تحته نوع وبعيده ما تحته جنس ومن عرفهما تيسرت له معرفة الفصلين لان فصل الشيء مميزه الذاتي عما شاركه في جنسه فان ميز عن المشارك في القريب فقريب وإلّا فبعيد وثاني الاقسام « الحد »

مطلب القول الشارح

مطلب الحد الناقص

وقد مر سر تسميته حدا ووجه تسميته « بالناقص » انه لم يوت فيه بجميع الذاتيات ولذا قال في تعريفه « وهو الذي يتركب من جنس الشيء البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة للانسان » وفي هذا التعريف اقتصار على المتفق عليه وذهب الجمهور الى جوازه بالفصل وحده كقولنا في حد الانسان هو الناطق وذهب غيرهم الى عدم افادته « و » ثالث الاقسام

مطلب الرسم التام

« الرسم التام وهو الذي يتركب من جنس الشيء » القريب « وخواصه اللازمة » قيد بها لان المفارقة كالضاحك بالفعل لا تصلح للتعريف لكونها اخص من المعرف فالتعريف بها غير جامع « كالحيوان الضاحك » بالقوة « في تعريف الانسان » اما كونه رسما فلانه لغة الاثر وهذا تعريف الشيء باثره اذ خاصة الشيء اثر من ءاثاره لا ذاتية له واما كونه تاما فلمشابهته الحد التام من حيث ذكر فيه الجنس القريب وشيء مختص اعني الفصل في الحد التام والخاصة هنا « و » رابعها « الرسم الناقص وهو الذي يتركب من عرضيات »

مطلب الرسم الناقص

اي امور خارجة عن الحقيقة « مختص جملتها » اي مجموعها لا جميعها « بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة » كل من هذه المذكورات غير مختص لوجودها في الطائر والجمل والنملة والمختص « ضاحك بالطبع » اما كونه رسما فلما مر واما نقصه فلعدم ذكر جميع اجزاء الرسم التام فيه ثم اخذ في مقدمات القياس

مطلب القضايا

فقال « القضايا » جمع قضية وهي والخبر متحدان ذاتا لا اعتبارا لان المركب التام من حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتماله الصدق والكذب خبر وكلام البعض هنا يوهم عدم الفرق « القضية » واحدة القضايا « قول » اي مركب دخل فيه سائر الاقوال « يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب » واوجز منه يحتمل الصدق والكذب فمن ءاثره على نحو ما هنا فلمحض الاختصار وما قيل لان اعتبار الصدق والكذب اللذين هما صفتان للقضية في تعريفها اولى من اعتبار الصادق والكاذب فلا ينبغي لان الذي جعل صفة لها ليس هو صادق وكاذب مطلقا بل كونه يقال لقائله انه

صادق فيه او كاذب ولا شك في انه صفتها كما قالوا في الشرب من العين انه صفتها دون مطلق الشرب فخرجت الاقوال الناقصة والانشائيات « وهي » اي القضية على ما ذكر هنا ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب تسعة في اثنين وذلك لانها اما حملية او شرطية واقسام الاولى اربعة مخصوصة وكلية وجزئية ومهملة واقسام الثانية خمسة متصلة ومنفصلة والمتصلة اما لزومية او اتفاقية والمنفصلة اما حقيقية او مانعة جمع فقط او مانعة خلو فقط وكل من هذه التسعة اما موجبة او سالبة واعلم ان سالبة كل قضية اما ان تحكم بنفي ما حكمت به موجبتها فلتعقل الملكة اولا ليتعقل عدمها والى ذلك اشار بقوله « اما حملية » وهي التي يكون طرفاها اي موضوعها ومحمولها مفردين كقولنا في الموجبة زيد كاتب والسالبة زيد ليس بكاتب سميت حملية باعتبار محط فائدتها المسمى محمولا كما سياتى « واما شرطية » وهي التي لا يكون طرفاها اي مقدمها وتاليها مفردين « متصلة » وهي التى حكم فيها بالربط وعدم التنافي بين طرفيها « كقولنا » في الموجبة « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » وفي السالبة ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود اي لا ربط ولا اتصال بين طلوع الشمس ووجود الليل وسميت شرطية لاشتمالها على اداة الشرط ومتصلة لاتصال طرفيها اي عدم العناد بينهما « واما شرطية منفصلة » وهي الحاكمة بالعناد بين طرفيها « كقولنا » في الموجبة « العدد اما ان يكون زوجا او فردا » والحق في تمثيلها اما ان يكون العدد الخ بتقديم اداة الانفصال اذ مع التاخير تكون القضية حملية حاكمة بحمل المفهوم المردد على العدد غاية الامر انها شبيهة بالمنفصلة لما فيها من الترديد وليس الغرض المناقشة في المثال بل تحقيق الفرق بين مشتبهين وكقولنا في السالبة ليس اما ان يكون هذا الانسان اسود او كاتبا اي لا عناد بين سواده وكتابته بل يمكن اجتماعهما سميت شرطية تجوزا باعتبار الربط المعنوي بين طرفيها بسبب معاندة كل للاخر ومنفصلة لما فيها من اداة الانفصال وللقضية ثلاثة اجزاء « فالجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا » لوضعه للحكم عليه

مطلب تعريف اجزاء القضية

« والثاني

« والثاني محمولا » لحمله على الاول والثالث النسبة الرابطة بينهما « والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما » لتقدمه لفظا او حكما اذ المراد بالاول الطالب للصحبة وان تاخر « و » الجزء « الثاني » منها يسمى « تاليا » لتلوه اي تبعيته له لانه المطلوب للصحبة وان تقدم فالاولية والثانوية بحسب الرتبة اذ العبرة للمعاني لا للصور « والقضية » بحسب ايقاع النسبة وانتزاعها « اما موجبة » ان حكم فيها بالاثبات كقولنا زيد كاتب « واما سالبة » ان حكم فيها بالانتزاع « كقولنا زيد ليس بكاتب وكل واحدة منهما » اي الموجبة والسالبة « اما مخصوصة كما ذكرنا » من المثالين سميت به لخصوص موضوعها وتسمى شخصية ايضا لتشخصه « واما كلية » وهي ما موضوعها كلي وسور بالسور الكلي وهو ما دل على الاحاطة والشمول لجميع الافراد سمي به تشبيها بسور البلد المحيط بكلها كما هنا او بعضها كما في الجزئية الاتية وحينئذ فوصفها بـ « مسورة » كاشف لانها لا تكون إلّا كذلك وكذا القول في «واما جزئية مسورة » لانها ما موضوعها كلي وسور بالسور الجزءي الدال على الاحاطة بالبعض « كقولنا » في الموجبة « بعض الانسان كاتب « و » في السالبة « بعض الانسان ليس بكاتب واما ان لا يكون » كل من الموجبة والسالبة « كذلك » اي لا مخصوصة ولا كلية ولا جزئية بان يكون موضوعها كليا واهمل بيان كمية افراده كلا وبعضا « و » لذا « تسمى مهملة كقولنا » في الموجبة « الانسان كاتب « و » في السالبة « الانسان ليس بكاتب » بناءً على جنسية لام انسان اذ لو كانت استغراقية كانت القضية معها كلية لان لام الاستغراق من اسوارها وعليه فهي صادقة ان اريد الكتابة بالقوة كاذبة ان اريد بالفعل ومن المبذول في الفن ان المهملة في قوة الجزئية ومعناه ان الحكم فيها لما كان على افراد موضوعها من غير بيان لكلها او بعضها احتمل الامرين وايا ما كان فالحكم على البعض محقق فيحمل عليه لاطراده وهم ابدا انما يعتبرون المطرد لان مسائل الفن قوانين والبحث هاهنا عن التوجيه كما فعل البعض غير وجيه لانه مع الاستقصاء طائل وبدونه ليس تحته

طائل فاعرضنا عنه جريا على مقتضى حال المبتدي ولما فرغ من تقسيم الحملية اخذ في الشرطية متصلة كانت او منفصلة فقال « والمتصلة » قسمان لانها « اما لزومية » وهي الحاكمة لعلاقة كيكون مقدمها علة تاليها وذلك « كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما اتفاقية » وهي الحاكمة لا لعلاقة بل لمحض الاتفاق « كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق » اذ لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار « والمنفصلة » الحاكمة بالتنافي بين طرفيها ثلاثة اقسام لانها اما ان تحكم بتنافيهما صدقا وكذبا معا اي لا يمكن اجتماعهما على الصدق ولا الكذب « كقولنا العدد اما زوج او فرد » اذ لا يجتمعان في العدد الواحد ولا يرتفعان عنه « وهي مانعة الجمع والخلو » واما ان تحكم بتنافيهما صدقا فقط مع جواز خلو الواقع عنهما « وهي مانعة الجمع فقط » بين طرفيها دون منع الخلو عنهما « كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر » اذ لا يجتمعان في شيء مع امكان ارتفاعهما عنه كان يكون انسانا « واما » ان تحكم بتنافيهما كذبا فقط اي لا يخلو الواقع عنهما مع امكان اجتماعهما وهي « مانعة الخلو فقط » دون الجمع « كقولنا زيد اما ان يكون في البحر » اي الشيء المتبحر « واما ان لا يغرق » اذ مضمون طرفيها وهو كون زيد في البحر وكونه غير غارق ممكن الصدق وهو ظاهر غير ممكن الكذب اذ لو كذب مضمون الطرف الاول وهو كون زيد في البحر ثبت نقيضه وهو عدم كونه فيه اذ النقيضان لا يرتفعان والنقيض الحقيقي لكل شيء رفعه ولو كذب مضمون الطرف الثاني ايضا وهو كونه غير غارق ثبت نقيضه لما قلنا وهو عدم كونه غير غارق فلو خلا الواقع عن مضمون الطرفين آل الامر الى كونه غارقا في غير متبحر وهو غير معقول وما مر من كون المنفصلة ذات جزءين هو الكثير « وقد تكون » كل واحدة من « المنفصلات » الثلاث بحسب الظاهر « ذات اجزاء كقولنا العدد اما زائد » كالاثنى عشر فان الحاصل من جمع نصفها وربعها وثلثها وسدسها زائد عليها « او ناقص » كالثمانية فان الحاصل من جمع نصفها وربعها وثمنها ناقص عنها او مساو كالستة فان الحاصل من جمع نصفها

مطلب الشرطية

وثلثها

وثلثها وسدسها مساو لها فهذه المفهومات لا يمكن اجتماعها في عدد ولا ارتفاعها عنه وانما قلنا بحسب الظاهر لانها بحسب الواقع لا تكون إلّا ذات جزءين وما يتراءى من خلافه كما هنا راجع اليه وتحقيقه ان المنفصلة تتحقق بانفصال واحد والنسبة الواحدة لا تكون إلّا بين منتسبين فقولنا العدد الخ يرجع الى ان العدد اما زائد او غيره وهذه منفصلة وغيره اما ناقص او مساو وهي اخرى فهما منفصلتان كل واحدة انما تركبت من جزءين وفي امثلة هذه المنفصلات ما مر لانفصال عليه فتذكر ومن متعلقات القضايا « التناقض » وجه الحاجة اليه ان دليل المطلوب قد لا يوصل اليه بذاته بل بواسطة بطلان نقيضه وعليه برهان الخلف الراجع الى اثبات المطلوب بابطال النقيض « هو اختلاف قضيتين » خرج اختلاف مفردين « بالايجاب والسلب » خرج الاختلاف بغيرهما كالكلية والجزئية « بحيث يقتضي » الاختلاف لذاته لا لخارج عنه « ان تكون احداهما » اي القضيتين « صادقة والاخرى كاذبة » خرج بقيد الحيثية المذكورة نحو زيد ساكن زيد ليس بمتحرك فانهما لا يقتسمان الصدق والكذب و بقيد لذاته الاختلاف بتلك الحيثية لا للذات نحو زيد انسان زيد ليس بناطق لان اقتسامهما الصدق والكذب لخصوص المادة التي تساوى فيها المحمولان فلا يصدق إثبات احدهما ونفي الاخر « ولا يتحقق ذلك » التناقض « إلّا بعد اتفاقهما في » الوحدات الثمانية « الموضوع » اذ لو اختلفتا فيه ما تناقضتا نحو زيد قائم عمرو ليس بقائم « والمحمول » اذ لو اختلفتا فيه ما تناقضتا نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر « والزمان » اذ لو اختلفتا فيه ما تناقضتا نحو زيد قائم نهارا زيد ليس بقائم ليلا « والمكان » اذ لو اختلفتا فيه ما تناقضتا نحو زيد قائم في الدار زيد ليس بقائم في السوق « والاضافة » اذ لو اختلفتا فيها ما تناقضتا نحو زيد اب لعمرو زيد ليس باب لبكر « و » مجموع « القوة والفعل » اذ لو اختلفتا فيهما بان تكون النسبة في احداهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل ما تناقضتا نحو الخمر في الدن مسكر اي بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر اي بالفعل « و » مجموع

مطلب التناقض

مطلب الوحدات الثمانية

« الجزء والكل » اذ لو اختلفتا فيهما ما تناقضتا نحو الزنجي اسود اي جزوه الزنجي ليس باسود اي كله « والشرط » اذ لو اختلفتا فيه ما تناقضتا نحو الجسم مفرق للبصر اي بشرط كونه ابيض الجسم غير مفرق للبصر اي بشرط كونه اسود والحق اعتبار وحدة النسبة الحكمية التي هي مورد الايجاب والسلب حتى يكونان واردين على نسبة واحدة من كل وجه فهي تستلزم الجميع والّا فلا حصر فيما ذكروه لارتفاع التناقض باختلاف الالة والمميز والمفعول وفي رجعها للشرط نظر وحكم الشرطية حكم الحملية مع التعبير عن طرفيها بالمقدم والتالي كما علمت ثم فصل ما يناقض كلا من الموجبة والسالبة بقوله « والنقيض للموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية » اذ لا نقيض للايجاب الّا السلب ولا للكلية الّا الجزئية « كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان » « و » بما ذكرنا يعلم ان « نقيض السالبة الكلية انما هو الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان والمحصورتان » اي القضيتان المسورتان بالسور الكلي والجزئي « لا يتحقق التناقض بينهما » بعد اتفاقهما في وحدة النسبة الحكمية « الّا بعد اختلافهما في الكيفية » اي الكلية والجزئية فلا تناقض بين كليتين ولا جزئيتين « لان الكليتين قد تكذبان » في مادة الامكان « كقولنا كل انسان كاتب » بالفعل « ولا شيء من الانسان بكاتب » بالفعل ولا تناقض بين كاذبتين اذ لا بد فيه من اقتسام الصدق والكذب « والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب » بالفعل ولا تناقض بين صادقين ايضا ولو اختلفتا في الكم تناقضتا والمهملة في قوة الجزئية كما علمت ومن متعلقات القضايا « العكس » وجه الحاجة اليه ان دليل المطلوب قد لا ينتجه بذاته بل ينتج عكسه فينعكس اليه فاذا سلم الخصم ما انتجه الدليل يلزمه تسليم عكسه الذي هو المطلوب اذ عكس الشيء لازم له فمَن سلم ملزومه سلمه ويطلق في الاصطلاح بازاء معنيين القضية الحاصلة بعد تبديل طرفي الاولى كما يقال عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية والمعنى المصدري ايضا وعليه قول

مطلب العكس

المصنف العكس اي المستوي المراد عند الاطلاق « هو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا » في الحملية وكالموضوع والمحمول فيها مقدم الشرطية وتاليها فالتعبير بالاول والثاني في التعريف اسد « مع بقاء » الكيف اي « السلب والايجاب بحاله » بمعنى ان الاصل اذا كان موجبا فعكسه موجب وان سالبا فسالب « و » مع بقاء « التصديق » عدل عن الصدق كما قيل لان التصديق لا يقتضي الصدق ففيه ايماء الى ان المعتبر فرض صدق الاصل لا صدقه في الواقع بمعنى اذا فرض صدقه لزم صدق عكسه اذ العكس عبارة عن اخص قضية لازمة واما قوله « و » مع بقاء « الكذب بحاله » فتبع فيه الشيخ الرئيس في بعض كتبه وخلافه مذهب الجمهور وهي طريقة الشيخ في الشفا ومنشا اختلاف الرايين كون العكس لازما مساويا للمعكوس او اعم منه والحق الثاني ودليل عمومه صدقه مع كذب الاصل وهو كثير منه بعض الانسان حيوان في عكس كل حيوان انسان فالاول صادق لعدم اعتبار المفهوم عندهم والثاني كاذب ثم شرع في تفصيل عكوس المسورات الاربع فقال « والموجبة الكلية لا تنعكس كلية » بل جزئية كما سياتى لانه المطرد دون الكلية لورود النقض عليه بان محمول اصله اعم من موضوعه « اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق » عكسه كليا « كل حيوان انسان » وإلّا ثبت الاخص لكل افراد الاعم وهو باطل « بل » انما « تنعكس جزئية » ومن ادلته برهان الافتراض وذلك بان تفرض ماصدق موضوع الاصل شيئا معينا وتحمل عليه الوصف العنواني للموضوع ايجابا فتخرج قضية مسلمة لاكتسابها من الاصل المسلم الصدق ثم تحمل عليه وصف المحمول ايجابا ايضا فتخرج قضية مسلمة اخرى لما ذكرنا فاذا اخذ بحاصلهما خرج مفهوم العكس وقد اشار الى الدعوى ودليلها بقوله « لانا اذا قلنا كل انسان حيوان » هذا هو الاصل المسلم الصدق المطلوب عكسه لزم ان « يصدق » عكسه وهو « قولنا بعض الحيوان انسان » وهذه هي الدعوى و برهانها الافتراضي ما اشار اليه بقوله « فانا نجد موضوع الاصل شيئا معينا » وهو الحيوان الناطق

« موصوفا بالانسان والحيوان » اما الاول فماخوذ من وصف الموضوع واما الثاني فمن المحمول « ف » اذا اخذ بحاصلهما « يكون بعض الحيوان انسانا » وهو عكس المدعى « والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية » كنفسها لظهور التنافي بين طرفيها وهو نسبة بينهما فاذا كان احدهما المعين منافيا للاخر بحكم الاصل المسلم كان الاخر منافيا له ضرورة وهو معنى العكس « فاذا صدق قولنا » في الاصل « لا شيء من الانسان بحجر صدق » في عكسه « قولنا لا شيء من الحجر بانسان » وهو ظاهر « والسالبة الجزئية لا تنعكس » والحق حذف قوله « لزوما » اذ العكس اخص قضية لازمة فما لا يلزم ليس بعكس اصلا والَّا انتقض بمادة يكون موضوع الاصل فيها اعم من محموله « فانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه » لا كليا ولا جزئيا لما فيه من سلب الاعم عن الاخص وقد جرى المصنف في بيان ما ادعى على نهج ما استقر من الاثبات بالبرهان عند الحاجة اليه والنقض بالمادة ولما فرغ من مقدمات القياس شرع فيه فقال « القياس » اصطلاحا « قول » اي مركب « مولف من اقوال » اي قولين ومن زاد الاكثر لادراج نحو النباش ءاخذ للمال خفية وكل ءاخذ له كذلك سارق وكل سارق تقطع يده المنتج النباش تقطع يده فهو ناظر للظاهر والَّا فهما قياسان عند المحققين نتيجة اولهما مطوية للعلم بها وهي صغرى الثاني فخرج عن ان يكون قياسا القول الواحد وان لزمه لذاته عكسه الذي هو قول ءاخر « متى سلمت » ولو لم تكن مسلمة في الواقع فالمدار على كونها ان سلمت « لزم عنها » القول الاخر الذي هو النتيجة فشمل كل انسان جماد وكل جماد حمار فانهما متى سلمتا لزمهما كل انسان حمار اذ تسليم المقدمات ولو كانت كاذبة كما هنا ومنع النتيجة غير معقول وخرج بقيد اللزوم الاستقراء والتمثيل فانهما مع التسليم لا يلزمهما شيء اما الاستقراء فالمراد به اصطلاحا مقدمات مبثوثة غير جارية على قانون النظر كما يقال الانسان يحرك فكه الاسفل والفرس كذلك وهكذا بعدد ما استقري من الحيوان فصبرة هذه المقدمات هي مسماه ولو سلمت

مطلب القياس

لا يلزمها

لا يلزمها ما هو اعم منها واشمل وهي النتيجة المطلوبة منها اعني كل حيوان يحرك فكه الاسفل لان هذا الاستقراء غير تام فيجوز ان يكون هناك ما لم يستقرا ويكون حكمه مخالفا لما استقري بان يكون يحرك فكه الاعلى واما الثاني فهو صبرة مقدمات ايضا نحو الخمر من المسكرات وكذا النبيذ لينتج حرمته بعلة الاسكار وهو مراد بعض العجم في تعريفه بقياس جزءي على ءاخر لاشتراكهما في علة الحكم وخرج بقيد « لذاتها » اي لا لمقدمات اجنبية ما اعتمد على اجنبية حتى دار معها صدقا وكذبا كما في قياس المساواة وهو في الاصطلاح ما تركب من قولين متعلق محمول اولهما موضوع الثاني فهذا يعتمد مقدمات اجنبية يصدق ويكذب بصدقها وكذبها مثال صادقه لصدقها الانسان مساو للبشر والبشر مساو للناطق فالانسان مساو له فصدقه تابع لصدق مساوي المساوي مساو ومثال كذبه لكذبها الاثنان نصف الاربعة والاربعة نصف الثمانية لكذب نصف النصف نصف وبهذا تعرف ان قياس المساواة غير مقصور على مادتها بل هو ما ذكرنا وانما سمي به لشهرة التمثيل له في المادة المذكورة ومعنى ءاخرية النتيجة الدال عليها « قول ءاخر » مغايرتها للمقدمتين بحيث لا تكون عين احداهما ولا ضير في كونها جزءا منهما كما ستعرفه وانما اعتبرت الاخرية تحاشيا من المصادرة عن المطلوب « وهو » اي القياس « اما اقتراني » وهو ما لم تذكر فيه نتيجة ولا نقيضها بمادتها وهيئتها « كقولنا كل جسم مولف وكل مولف حادث فكل جسم حادث » سمي به لاقتران حدوده الثلاثة وستعرفها « واما استثناءي » وهو بخلافه بحيث تذكر فيه نتيجة او نقيضها بان يكون طرفاها او طرف نقيضها مذكورا فيه بالمادة والهيئة « كقولنا » في المذكورة فيه نقيض النتيجة « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود » ينتج « فالشمس ليست بطالعة » والمذكور في القياس نقيضها ومثال المذكور فيه عينها كقولنا بدل ما ذكر لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود وهو المذكور في القياس والحاجة ماسة للوقوف على مصطلحهم في مسمى الحدود

مطلب قياس المساواة

مطلب مسمى الحدود

الثلاثة الاصغر والاكبر والاوسط وفي الصغرى والكبرى والشكل ايضا « و »
حينئذ نقول « المكرر بين مقدمتي القياس » كالمتغير في قولنا العالم متغير وكل
متغير حادث « يسمى حدا اوسط » لتوسطه اي جعله واسطة بين طرفي
المطلوب لا لتوسطه بينهما ذكرا لعدم اطراده في غير الاول من الاشكال كما
ستعرفه والتسمية عامة « وموضوع المطلوب » اي النتيجة في الحملية ومقدمها
في الشرطية « يسمى حدا اصغر » لانه اخص في الاغلب فهو اقل افراد
« ومحموله » في الحملية وتاليه في الشرطية « يسمى حدا اكبر لضد ما ذكر
« والمقدمة » من القياس « التى فيها الاصغر » وقد علمته « تسمى » لاشتمالها
عليه « الصغرى » والمقدمة « التى فيها الاكبر » المعهود « تسمى الكبرى »
لما مر « وهيئة التالف » الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى « تسمى
شكلا » وهو ظاهر وبقي عليه المسمى قرينة وضربا وهو اقتران الصغرى بالكبرى
في الكيف والكم « والاشكال اربعة » وانقسامها اليها باعتبار حدها الاوسط
« لان حدها الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى » نحو كل
انسان حيوان وكل حيوان جسم المنتج كل انسان جسم « فهو الشكل الاول »
من وجوه اوليته انتاجه المطالب الاربعة اعني الايجاب والسلب كليا وجزئيا
دون غيره اذ الثاني لا ينتج إلّا السلب كليا وجزئيا والثالث لا ينتج إلّا جزئية
موجبة او سالبة والرابع ينتج ما عدى الايجاب الكلي « وان كان » الاوسط
« محمولا فيهما » نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان المنتج لا
شيء من الانسان بحجر « فهو الشكل الثاني » وجه ذلك قربه من الاول
لمشاركته له في اشرف مقدمتيه اعني الصغرى لاشتمالها على موضوع المطلوب
الاشرف من محموله لانه انما يطلب لاجله « وان كان موضوعا فيهما »
نحو كل فرس حيوان وكل فرس صهال المنتج بعض الحيوان صهال « فهو
الشكل الثالث » وجهه ان له قربا من الاول لمشاركته له في اخس مقدمتيه
اعني كبراه « وان كان » عكس الاول « موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى »
نحو كل فرس حيوان وكل صهال فرس المنتج بعض الحيوان صهال « فهو الشكل

الرابع

الرابع » الذي لا قرب له من الاول اصلا فتمحضت هذه المنزلة له ولوضوح
انتاج الاول رد غيره اليه طلبا للوضوح بضرب تصرف جار على قانون النظر
يلزم الخصم تسليمه لابتنائه على مسلم كالعكس اللازم « ف » الشكل « الثاني »
منهما « يرتد » اي يرجع « الى » هيئة الشكل « الاول بعكس الكبرى »
التي هي محل مخالفته الاول « و » الشكل « الثالث يرتد اليه بعكس
الصغرى » لما ذكر « والرابع يرتد اليه » باحد امرين اما « بعكس الترتيب »
اي جعل الكبرى مكان الصغرى والعكس ثم عكس النتيجة ليخرج عين المطلوب
كما يظهر بالتمثيل « او بعكس المقدمتين » الصغرى والكبرى « جميعا » بلا
عكس ترتيب « و » كان على المصنف ان يقدم على حديث الرد المذكور ان
« البين الانتاج انما هو الشكل الاول » ليظهر وجهه كما مرت منا اليه اشارة
والوجه فيه جريه على الترتيب الطبيعي وهو الانتقال من موضوع المطلوب
الى الاوسط ثم منه الى محمول المطلوب حتى يلزم الانتقال من موضوع المطلوب
الى محموله وهو الانتاج « و » الرد على الوجه المذكور لا يفتقر اليه
الكل فان « الذي له عقل سليم » من الكدر « وطبع مستقيم » على جادة
الصواب « لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول » في انتاجه لما ان وجه
انتاجه بين وهو ان تنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات بيانه ان نحو كل
انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان المنتج لا شيء من الانسان بحجر
تنافى فيه لازما الانسان والحجر فان لازم الاول ثبوت الحيوانية ولازم الثاني
نفيها فيلزم تنافي الملزومين في انفسهما اعني الانسان والحجر وهو معنى النتيجة
ولعله انما زاد « وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه » ليشير الى ما
ذكرناه من سر عدم الاحتياج لان تنافي اللوازم انما نشا من اختلاف مقدمتيه
« بالايجاب والسلب » كما هو ظاهر ولو جعلت واو وانما ينتج للحال
لاتضح الحال واندفع ما يقال كان عليه استيفاء شروط انتاج الكل او ترك الكل
« و » ان تعلق غرضه بالتصدي لواحد تمرينا فليكن « الشكل الاول » اذ
« هو الذي جعل معيار العلوم » اي ميزانها لارتداد البقية اليه كما مر خصوصا

وقد قال « فنورده وحده » دون غيره من الاشكال فهو الجدير بالتصدي لشروط انتاجه « ليجعل دستورا » قانونيا « وينتج منه » الايجاب الكلي والجزءي والسلب كذلك المعبر عنها « بالمطالب الاربعة » بخلاف بقية الاشكال كما علمت نعم كان عليه حيث تعرض لشرط انتاجه ان يستوفيه بزيادة كلية الكبرى كما قالوا باسرهم وكانه انما تركه مع شرطيته في الواقع لانه لا يهمه تركه فيما ساق الكلام له من وضوح انتاجه وعدم الحاجة الى رده لكفاية ما ذكر فيه وليس المقام مقام بيان شروط انتاجه حتى ياتى فيه بالعبارة الجامعة المانعة وبه يترشح ما ابديناه من غرض المولف هذا ما عندي في تحرير هذا الموضع فاليك النظر فيه فظني ان به يندفع التحير في فهمه « وضروبه » اي الشكل الاول العقلية كغيره من بقية الاشكال ستة عشر حاصلة من ضرب الصغريات الاربع في الكبريات الاربع إلّا ان منها المنتج والعقيم بسبب شروط الانتاج وجودا وعدما ولما اشترطوا لانتاج الاول ايجاب صغراه وكليه كبراه فضروبه « المنتجة اربعة » وللقوم في بيان المنتج من العقيم طريقتا الاسقاط والتحصيل والفرق بينهما ان المنظور اليه اولا في الاولى ما سقط انتاجه لعدم شرطه فيعلم ان ما عداه منتج وفي الثانية العكس بيانه هنا اما على الاولى فنقول شرط ايجاب الصغرى اسقط ثمانية حاصلة من ضرب السالبتين الصغريين كلية وجزئية في الكبريات الاربع الكلية والجزئية موجبة وسالبة وشرط كلية الكبرى اسقط اربعة اخرى حاصلة من الجزئيتين الكبريين موجبة وسالبة في الصغريين الموجبتين كلية وجزئية واما على الثانية فشرط ايجاب الصغرى وكلية الكبرى حصل ضرب الموجبتين الصغريين كلية وجزئية في الكبريين الكليتين موجبة وسالبة فمآل الطريقتين واحد هو ان المنتج منه اربعة الضرب « الاول » منها ما تركب من موجبتين كليتين ونتيجته حينئذ موجبة كلية اذ لا خسة هاهنا حتى تتبعها النتيجة « نحو كل جسم مولف وكل مولف حادث فكل جسم حادث » الضرب « الثاني » ما تركب من كليتين والكبرى فقط سالبة والنتيجة سالبة كلية

لما ذكرنا « نحو كل جسم مولف ولا شيء من المولف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم » الضرب « الثالث » ما تركب من موجبتين والصغرى فقط جزئية والنتيجة موجبة جزئية « نحو بعض الجسم مولف وكل مولف حادث فبعض الجسم حادث » الضرب « الرابع » ما تركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية « نحو بعض الجسم مولف ولا شيء من المولف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم » وانما رتب هذا الترتيب باعتبار نتائجها اذ الاول ينتج اشرف المحصورات اعني الموجبة الكلية المشتملة على شرفي الكيف والكم والثاني ينتج السالبة الكلية وهي اشرف من الموجبة الجزئية التي هي نتيجة الثالث اذ الكلي وان سلبا خير من الجزئي وان ايجابا لانه انفع في العلوم واضبط وليس في نتيجة الرابع شيء من الشرفين فنزل منزلته « والقياس الاقتراني » ينقسم الى ستة اقسام لانه يتركب « اما من الحمليتين كما مر » في قولنا كل جسم مولف الخ « واما من » الشرطيتين « المتصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما من » الشرطيتين « المنفصلتين كقولنا » على التسامح المشهور « كل عدد اما زوج » وهو المنقسم بمتساويين « او فرد » وهو ما ليس كذلك « وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد » وهو ما تركب من ضرب زوج في فرد « ينتج » بعد حذف المكرر « كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد او من حملية و » شرطية « متصلة » سواء كانت صغرى او كبرى « كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان » هذه متصلة حاكمة بالملازمة بين كون المشار اليه انسانا وكونه حيوانا « و » الحملية هي « كل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما من حملية ومنفصلة » سواء كانت المنفصلة صغرى او كبرى « كقولنا كل عدد اما زوج او فرد » هذه منفصلة حاكمة بالعناد بين الزوجية والفردية « وكل زوج فهو منقسم بمتساويين » هذه حملية « ينتج كل عدد اما فرد او منقسم بمتساويين او من » شرطية « متصلة و » شرطية

« منفصلة » سواءٌ كانت المتصلة صغرى او كبرى « كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان » هذه متصلة حاكمة بالربط بين انسانية هذا وحيوانيته « وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود » مفروضة منفصلة حاكمة بالعناد بين الابيض والاسود « ينتج » متصلة قائلة « كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود واما القياس الاستثنائي » فيتركب من مقدمتين احداهما حملية والاخرى ذات وضع لاحد جزئيها اي اثباته او رفعه اي نفيه ليلزم في الانتاج وضع الاخر او رفعه وينعقد فيه بحسب القسمة العقلية ستة عشر ضربا لان الشرطية فيه اما متصلة او منفصلة حقيقة او مانعة جمع او خلو تضرب هذه الاربعة في اربعة هي استثناءُ نقيض المقدم او عين التالي في المتصلة واستثناءُ نقيض كل في مانعة الجمع وعين كل في مانعة الخلو وقد اشار الى طرف بقوله « فالقضية الموضوعة فيه ان كانت » شرطية « متصلة فاستثناءُ عين المقدم » منها « ينتج عين التالي » اذ مقدمها ملزوم لتاليها وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم وإلّا بطل لزومه « كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان » ينتج « فهو حيوان واستثناءُ نقيض التالي ينتج نقيض المقدم » وإلّا وجد الملزوم بدون اللازم « كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان » ينتج « فلا يكون انسانا وان كانت » الشرطية الموضوعة فيه « منفصلة » حقيقة اخذا من قوله « فاستثناءُ احد الجزئين » منها مقدما كان او تاليا « ينتج نقيض الثاني » اي الاخر لما فيها من منع الجمع * واستثناءُ نقيض احدهما ينتج عين الثاني * اي الاخر لما فيها من منع الخلو فان هذه النتائج الاربعة انما تكون مع الحقيقية دون مانعة الجمع او الخلو فقط بل مع كل نتيجتان اما مانعة الجمع فوضع احد طرفيها ينتج رفع الاخر ورفعه لا ينتج شيئا لجواز الخلو عن طرفيها واما مانعة الخلو فبالعكس ولما فرغ من بيان صور الاقيسة شرع في موادها اذ بحث الجدلي عنها من الجهتين فقال « البرهان قياس » جنس في حده « مولف من مقدمات » كاشف مبين للواقع اذ القياس لا يكون إلّا كذلك « يقينيات » عدل عن

« منفصلة » سواءٌ كانت المتصلة صغرى او كبرى « كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان » هذه متصلة حاكمة بالربط بين انسانية هذا وحيوانيته « وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود » مفروضة منفصلة حاكمة بالعناد بين الابيض والاسود « ينتج » متصلة قائلة « كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود واما القياس الاستثنائي » فيتركب من مقدمتين احداهما حملية والاخرى ذات وضع لاحد جزئيها اي اثباته او رفعه اي نفيه ليلزم في الانتاج وضع الاخر او رفعه وينعقد فيه بحسب القسمة العقلية ستة عشر ضربا لان الشرطية فيه اما متصلة او منفصلة حقيقة او مانعة جمع او خلو تضرب هذه الاربعة في اربعة هي استثناءُ نقيض المقدم او عين التالي في المتصلة واستثناءُ نقيض كل في مانعة الجمع وعين كل في مانعة الخلو وقد اشار الى طرف بقوله « فالقضية الموضوعة فيه ان كانت » شرطية « متصلة فاستثناءُ عين المقدم » منها « ينتج عين التالي » اذ مقدمها ملزوم لتاليها وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم والّا بطل لزومه « كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان » ينتج « فهو حيوان واستثناءُ نقيض التالي ينتج نقيض المقدم » والّا وجد الملزوم بدون اللازم « كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان » ينتج « فلا يكون انسانا وان كانت » الشرطية الموضوعة فيه « منفصلة » حقيقة اخذا من قوله « فاستثناءُ احد الجزئين » منها مقدما كان او تاليا « ينتج نقيض الثاني » اي الاخر لما فيها من منع الجمع * واستثناءُ نقيض احدهما ينتج عين الثاني * اي الاخر لما فيها من منع الخلو فان هذه النتائج الاربعة انما تكون مع الحقيقية دون مانعة الجمع او الخلو فقط بل مع كل نتيجتان اما مانعة الجمع فوضع احد طرفيها ينتج رفع الاخر ورفعه لا ينتج شيئا لجواز الخلو عن طرفيها واما مانعة الخلو فبالعكس ولما فرغ من بيان صور الاقيسة شرع في موادها اذ بحث الجدلي عنها من الجهتين فقال « البرهان قياس » جنس في حده « مولف من مقدمات » كاشف مبين للواقع اذ القياس لا يكون الّا كذلك « يقينيات » عدل عن

مطلب البرهان

ضروريات كما قيل ايماءً الى ان البرهان قد تكون مقدماته ضرورية ابتداءً كقولنا الاربعة منقسمة بمتساويين وكل منقسم بهما زوج وقد تكون نظرية لكن لا بد ان تنتهي الى ضرورة كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث والمراد بكون مقدماته يقينية ان يكون جميعها كذلك لانه انما يتركب «لانتاج يقينيات» ولا يحصل ذلك الّا بها بخلاف بقية الصناعات الخمس لان ما اعتبر فيها مما سياتي المراد جنسه سواءٌ كان كل مقدماته كذلك ام لا كما صرح به في المعتبرات وبالتنبيه لم تضمحل شكوك في مطابقة بعض مثلها وقد اشتمل التعريف على العلل الاربع فالمولف اشار الى الصورة بالمطابقة والى الفاعل بالالتزام وهي القوة العاقلة والمقدمات مادته وانتاج اليقين غايته وعرف اليقين بانه اعتقاد ان الشيء كذا مع اعتقاد انه لا يكون الّا كذا ومع مطابقة الواقع وامتناع تغييره فخرج عن جنسه الشك والوهم وبقوله مع اعتقاد انه لا يكون الّا كذا الظن وبقوله مع مطابقة الواقع الجهل المركب وبقوله امتناع تغييره التقليد «واليقينيات اقسام» ستة «اوليات» وهو ما يحكم فيها العقل بمجرد تصور الطرفين زاد بعضهم ولا يتوقف على واسطة ايماء الى ان التجريد انما هو عن الواسطة لا عن النسبة الحكمية فانه غير صحيح «كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ومشاهدات» وهي ما لا يحكم فيها العقل بمجرد ذلك بل يحتاج الى المشاهدة بالحس فان كان الحس ظاهرا سميت حسيات «كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة» وان كان باطنا فوجدانيات كقولنا ان لنا جوعا وعطشا كذا لبعض الناظرين وهو صريح في جعل المشاهدات شاملة للحسيات والوجدانيات تبعا للشمسية وجعل بعضهم الحسيات قسما مستقلا وخص المشاهدات بما سمي وجدانيات وعليه ابن الحاجب وارتقى اليه صاحب السلم «ومجربات» وهي ما يحتاج في الجزم بها الى تكرار المشاهدات مرة بعد اخرى وبه ظهر وجه تاخير هذا عما قبله «كقولنا السقمونيا» نبت يخرج من تجاويفه رطوبات تجفف وتدعى باسم نباتها «تسهل الصفرا وحدسيات» بفتح الدال وهي ما يحكم فيها العقل بحدس

مفيد للعلم «كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس» لاختلاف تشكلاته النورية بحسب قربه من الشمس وبعده عنها والحدس سرعة انتقال الذهن من المبادي الى المطالب قاله بعض الناظرين جريا على المشهور في تعريفه والّا فقد فسره بعض المحققين بظهور المبادي والمطالب في الذهن دفعة فلا حركة فيه اصلا بخلاف الفكر الذي هو حركة النفس في المعقولات وعلى هذا فلا يصح وصفه بالسرعة المؤذنة بالحركة «ومتواترات» وهي ما يحكم فيها العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطيهم على الكذب «كقولنا سيدنا» محمد عليه الصلاة والسلام ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يديه «وقضايا قياساتها معها» وهي ما يحكم فيها العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين وبه ظهر وجه المعية «كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن» الوسط ما يقرن بقولنا لانه «وهو» هنا «الانقسام بمتساويين» فانك تقول على وفق ما في الذهن الاربعة زوج لانها منقسمة بمتساويين اي وكل منقسم بهما زوج فهذا الوسط لا يغيب عن الذهن عند قولنا الاربعة زوج ثم اخذ في غير اليقينيات من الاقسام الخمسة المعهودة في الفن فقال «والجدل» قياس «مولف من مقدمات مشهورة» لسبب كاشتمالها على مصلحة عامة نحو العدل حسن والظلم قبيح والمراد بكون مقدمات الجدل مشهورة انها تؤخذ من حيث كونها مشهورة وكذا القول فيما بعده وان كانت في الواقع يقينية بل اولية فمادة الجدل اعم من مادة البرهان والحق انه اعم منه باعتبار الصورة ايضا لان المعتبر فيه الانتاج بحسب الشهرة سواءً كان على هيئة قياس او كان استقراءً او تمثيلا وقد علمت تحقيقهما وقد تبلغ الشهرة الى حيز الشبه بالاوليات ويفرق بينهما بان العقل الذي لا ينظر الى غير تصور الطرفين يحكم بالاوليات بلا توقف دون المشهورات ولذا قد يتطرق التغير اليها كاستحسان الكذب المشتمل على مصلحة بخلاف الاوليات فان الكل لا يصغر بالقياس الى الجزء اصلا والغرض من هذا النوع اقناع القاصر عن درك البراهين «والخطابة» بفتح الخاء «قياس مولف من

مطلب الجدل

مطلب الخطابة

مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه » مثلا من عالم او ولي وقد تؤخذ بلا نسبة الى احد كالحكم المجهولة القائل والامثال السائرة « او » من « مقبولة » معتقد حقيقتها اعتقادا راجحا ومثالها المشهور فلان يطوف بالليل وكل طائف به سارق وتنبه لما هو من اعتبار قيد الحيثية ليندفع ان الاولى من مقدمتي هذا يقينية مشاهدة والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم كما يفعله الوعاظ « والشعر قياس مولف من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض » والمشهور في التمثيل للاول الخمر ياقوتة سيالة فان اريد انها مثلها على طريق التشبيه البليغ فهي من التخيلات الصادقة وان اريد ظاهر الحمل من انها هي هي فهي من التخيلات الكاذبة وعلى التقديرين فالنفس اذا سمعت ذلك انبسطت وارتاحت وفي التمثيل للثاني العسل قيء حيوان وهو من التخيلات الصادقة بناء على راي البعض ان النحل تقتات الازهار العطرة فتستحيل في بطونها عسلا ثم تقيه ادخارا للشتاء واما على راي من يقول انها تلتقط بافواهها رطوبات حلوة عطرة مبثوثة في سطوح الاوراق والازهار الهمها الله دركها وتدعها في بيوتها ادخارا فاذا تراكمت كان العسل وعليه فسرت البطون بالافواه في قوله تعالى ــ يخرج من بطونها شراب مختلف الوانه ــ فيحتمل انها من التخيلات الصادقة ان اريد التشبيه او الكاذبة ان اريد ظاهر الحمل وعلى التقديرين فالنفس اذا سمعته نفرت وانفعلت والغرض منه انفعال النفس بالترغيب وضده « والمغالطة قياس مولف من مقدمات شبيهة بالحق او بالمشهور » ولم يزد وليست به كما قيل استغناء عنه بمفاد التشبيه « او من مقدمات وهمية كاذبة » وهي لا تفيد غير الشك والشبهة « والعمدة » من هذه الاقيسة « هو البرهان » المركب من اليقينيات وغايته انتاج اليقين وعند انتاج اليقين وقفت الاقلام وبالانتهاء اليه حسن الختام فالحمد لذي العزة والجلالة وتحياته على من ختم به الرسالة حرره الفقير محمد بيرم الثالث في ثامن عشر ذي الحجة الحرام خاتمة عام ثمانية وخمسين ومائتين والف *

مطلب الشعر

مطلب المغالطة

مختارة * تقصر عن وصف محاسنها العبارة * وتوفي
في شهر ربيع الانور بمولد النبي المظفر * صلى الله
عليه وعلى ءاله واصحابه اولي الفضل المقرر *
سنة تسع وخمسين ومائتين والف ورثته
الشعراء والبلغاء بما يقصر عنه الوصف
قدس الله روحه ونور ضريحه *
وحيث كان هذا الشرح بهاته
المرتبة * حاويا لهاتيك المنقبة *
توجهت الهمة الى طبعه في
المطبعة التونسية * واعمل في
تصحيحه غاية الجهد حتى
جاء على ما في الامنية *
وحين بلغ بالطبع الى
ختامه * قال
فيه مورخ
اتمامه *

تاليف بيرام بفضله صدح * معتمد الفن حوى ما قد جمع
رايته مستكمل الطبع بدى * فقلت في تاريخه شرح طبع

١٢٠٨ ٨١